الاتّفاق الإماراتيّ – الإسرائيليّ والفلسطينيّون في إسرائيل

تشرين الأول 2020

تقدير موقف

وحدة السياسات – مدى الكرمل

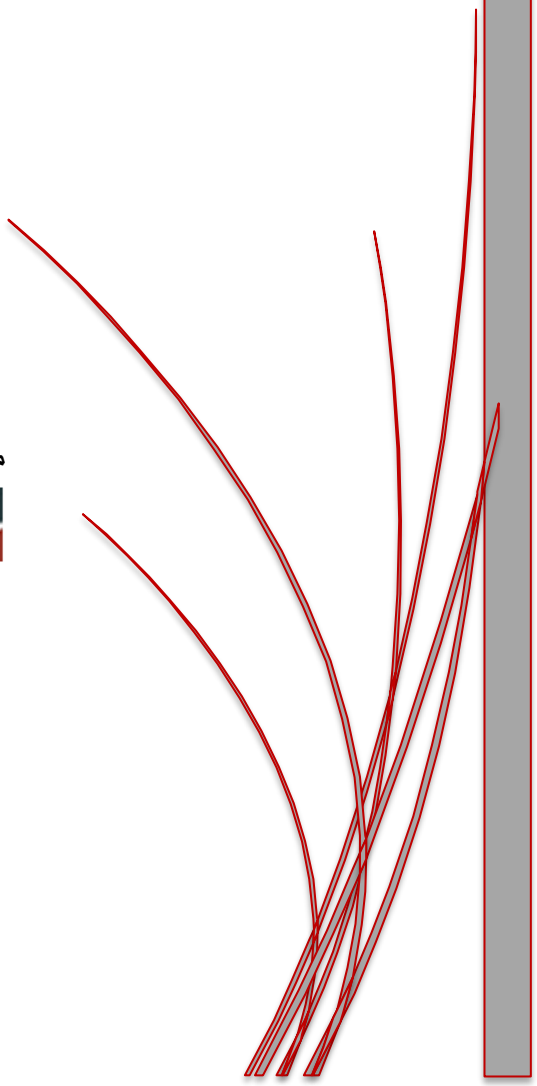

مدى الكـرمل

مقدمة:

ترمي هذه الورقة إلى مناقشة المواقف السياسيّة لدى المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل من اتّفاقيّة السلام المبرَمة بين دولتَيِ الإمارات العربيّة المتّحدة وإسرائيل. تستعرض الورقة هذه المواقف وتحاول الوقوف على أهمّ النقاط والمحاور فيها. كذلك تستعرض الورقة احتمالات تأثير هذه الاتّفاقيّة على الفلسطينيّين في إسرائيل في الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة وغيرها. وتنطلق الورقة من مقولة مُفادُها أنّ ثمّة موقفًا سياسيًّا واضحًا مُعارضًا للاتّفاق، وغيابًا أو ضبابيّة في الموقف من مسألة التطبيع مع الإمارات في إطار الاتّفاق.

المواقف من الاتّفاق:

عبّرت الأحزاب والهيئات السياسيّة الفلسطينيّة في الداخل عن رفضها للاتّفاق الإسرائيليّ الإماراتيّ، معتبرة أنّه طعنة في ظهر القضيّة الفلسطينيّة، وأنّه يسهم في تعميق الاحتلال الإسرائيليّ. ففي بيان أصدرته لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة، عبّرت اللجنة عن رفضها –بإجماع مركّباتها– ما أسمته في بيانها "الهرولة المشبوهة لأنظمة عربيّة في اتّجاه التطبيع مع المؤسّسة الإسرائيليّة، ورفض أيّ تجاوز لحقوق شعبنا الفلسطينيّ الثابتة والمعترَف بها دوليًّا، بما في ذلك تجاوز أنظمة عربيّة للمبادرة العربيّة".[1] ووضّحت لجنة المتابعة في بيانها أنّه "لا خصومة بين الشعب الفلسطينيّ وبين أيّ من الشعوب العربيّة الشقيقة، إنّما ننظر إلى أشقّائنا كشركاء في دفع الظلم والاحتلال التي يعانيها الشعب الفلسطينيّ، نيابة عن الأمّة كلّها لأنّ حدود المشروع الصهيونيّ الإمبرياليّ لا تتوقّف عند حدود فلسطين". واستنكرت المتابعة "إقامة علاقات بين دولة الإمارات وإسرائيل برعاية أميركيّة"، مشيرة أنّ هذا الاتّفاق سوف تتبعه "خطوات مشابهة قد يقوم بها أيّ نظام عربيّ آخر على حساب حقوق الشعب الفلسطينيّ".[2]

وأصدر التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ بيانًا أدان الاتّفاق فيه بشدّة، واعتبره هديّة مجّانيّة للاحتلال والاستيطان والاقتلاع والتهويد والعدوان، وطعنة في ظهر الشعب الفلسطينيّ والأمّة العربيّة.[3]

---

[1] عرب 48. (2020، 14 أيلول). لجنة المتابعة تدعو للتظاهر ضدّ التحالف الإسرائيليّ الإماراتيّ البحرينيّ. موقع عرب 48.

[2] المصدر السابق.

[3] التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ. (2020، 14 آب). التجمّع: الإمارات أعلنت أنّها مع إسرائيل ضدّ فلسطين. الموقع الإلكترونيّ الرسميّ للتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ.

وجاء في البيان: "هذا القرار يشجّع إسرائيل على المضيّ في سياساتها القائمة، لأنّه يفتح أمامها الباب للتطبيع مع العالم العربيّ مع بقاء الاحتلال واستمرار التنكّر للحقوق التاريخيّة المشروعة للشعب الفلسطينيّ. وبدل المساهمة في حصار نظام الاحتلال، انضمّت الإمارات رسميًّا إلى إسرائيل ضدّ فلسطين، ووضعت نفسها في معسكر أعداء الشعب الفلسطينيّ".

وأشار التجمّع في بيانه إلى أنّ الخطوة الإماراتيّة "جاءت بانسجام كامل مع الإدارة الأمريكيّة وفي إطار تطبيق صفقة القرن التصفويّة، التي تشمل "تطبيع العلاقات مع العالم العربيّ". ووَفق ما تناقلته وسائل الإعلام، تأخذ الإمارات على عاتقها إقناع دول عربيّة أخرى للانضمام إلى ركب الخضوع والخنوع والاستسلام وعقْد اتّفاقيّات تطبيع مع إسرائيل، لتساهم جميعها في محاصرة الشعب الفلسطينيّ لإجباره على القبول بصفقة ترامب".

وأوضح التجمّع أنّ مشروع الضمّ لم يُلغَ، بل أُجّل إلى حين، بطلب من الولايات المتّحدة بغية تسهيل عقْد الاتّفاقيّة مع الإمارات وغيرها، ليعاد بعدها إلى التطبيق كما صرّح نتنياهو بصريح العبارة في مؤتمره الصحفيّ، الذي تباهى فيه أنّه فرض معادلة "السلام مقابل السلام"، وأنّه لا حاجة لإنهاء الاحتلال للتوصّل إلى اتّفاقيّات سلام مع الدول العربيّة.[4]

واعتبرت الحركة الإسلاميّة في الداخل الفلسطينيّ الاتّفاق المرتقب بين الإمارات وإسرائيل محاولة جديدة للالتفاف على حقوق الشعب الفلسطينيّ في وطنه، لاعتبارات تخدم أَجِنْدات مشبوهة وباطلة. وأكّدت الحركة الإسلاميّة أنّ حقّ الشعب الفلسطينيّ في وطنه بالحرّيّة والعدالة والاستقلال لا تستطيع كلّ اتّفاقات التطبيع المشبوهة إلغاءه أو اختزاله أو إضعافه، مشدِّدة على أنّه حقّ يستند إلى عقيدة ربّانيّة، وهُويّة وطنيّة وانتماء قوميّ، وكرامة إنسانيّة، وحقّ طبيعيّ، وتاريخ طويل من الشهود الحضاريّ، والرباط والتضحيات.[5]

وأضافت الحركة الإسلاميّة في بيانها: "كان الأجدر بحكّام الإمارات أن يصلحوا مواقفهم المخزية تجاه قضيّة شعبنا الفلسطينيّ، ويدعموا حقوقه، وأن يعزّزوا موقف قيادة الشعب الفلسطينيّ، وأن يدخلوا من الأبواب الشرعيّة للوطن فلسطين". وقالت الحركة الإسلاميّة كذلك: "قوّة الحقّ الفلسطينيّ انتصرت على قوّة الباطل الإماراتيّة المشبوهة، فلم يجد حكّام الإمارات ما يبرّرون به تطبيعهم مع الاحتلال، إلّا ادّعاء أنّهم أوقفوا خطّة الضمّ لمناطق الضفّة الغربيّة المحتلّة". واختتمت الحركة الإسلاميّة بيانها بنداء الوحدة والمصالحة الفلسطينيّة، والعمل تحت مظلّة المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ الموحّد، المتمثّل في الحرّيّة والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينيّة وعاصمتها القدس الشريف، وتحرير المسجد الأقصى المبارك وعودة اللاجئين.

---

[4] المصدر السابق.

[5] القدس العربيّ. (2020، 14 آب). فلسطينيّو الداخل: اتّفاق التطبيع مع إسرائيل طعنة من الإمارات في ظهر الشعب الفلسطينيّ. **موقع القدس العربيّ**.

واعتبر الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ والجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة أنّ الإعلان عن اتّفاق ثلاثيّ بين الولايات المتّحدة والإمارات وإسرائيل يأتي في إطار تطبيق "صفقة القرن" وضرب حقّ تقرير مصير الشعب الفلسطينيّ. كما اعتبر الحزب والجبهة أنّ هذه الخطوة تأتي الآن لخدمة ترامب ونتنياهو المأزومَيْن، وكأنّها خطوة نحو السلام في المنطقة، بينما هي في حقيقة الأمر خطوة نحو ترسيخ الاحتلال والاستيطان ومنع قيام دولة فلسطينيّة في حدود العام 1967. وبيّن البيان: "إنّ العلاقات بين أنظمة الخليج وإسرائيل ليست جديدة، ولكن انتقالها إلى هذا السفور يؤكّد طبيعة المخطّطات الإمبرياليّة لإعادة ترتيب الأوراق الإقليميّة ومحاصَرة القوى المقاوِمة للهيمنة الأمريكيّة – الإسرائيليّة على المنطقة. ويؤكّد الحزب الشيوعي والجبهة أنّ مفتاح السلام في المنطقة هو كنس الاحتلال الإسرائيليّ وإقامة الدولة الفلسطينيّة وعاصمتها القدس الشرقيّة وعودة اللاجئين حسب قرارات الأمم المتّحدة".[6]

وأصدرت القائمة المشتركة بيانًا عشيّة التصويت على الاتّفاق الإماراتيّ الإسرائيليّ في الكنيست استنكرت فيه الاتّفاق، وأكّدت عزمها على التصويت ضدّه في الكنيست. جاء في هذا البيان:

> "في الوقت الذي نسعى فيه إلى تعزيز العلاقات بين جماهيرنا العربيّة في الداخل وامتدادنا العربيّ في المشرق والمغرب، فإنّنا نطرح موقفًا سياسيًّا يعارض ويناقض خطّة "صفقة القرن" التي طرحها الرئيس الأميركيّ دونالد ترامب، التي تمّ الإشارة إليها في مقدّمة الاتّفاق المعروض للمصادقة عليه في الكنيست عبر الإشارة إليها في ما سُمّي "رؤيا الرئيس ترامب للسلام" التي هي "صفقة القرن" التي تشكّل مشروعًا واضحًا في معاداته لحقوق الشعب الفلسطينيّ وحقّه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلّة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين طبقًا للشرعيّة الدوليّة وقرارات الأمم المتّحدة التي أيّدتها منظّمة التحرير الفلسطينيّة عبر إنهاء الاحتلال وإزالة المستوطنات، بل وذهب ترامب في خطّته إلى بند يتحدّث عن تبادل سكّانيّ وجغرافيّ لمنطقة المثلّث التي يقطنها مواطنون عرب فلسطينيّون يحملون الجنسيّة الإسرائيليّة".[7]

وأصدر حزب الوفاء والإصلاح بيانًا ضدّ الاتّفاق موضّحًا فيه "أنّ إعلان التطبيع الكامل للعلاقات بين النظام الحاكم لدولة الإمارات والجانب الإسرائيليّ هو سمٌّ وطعنة غادرة في ظهر القضيّة الفلسطينيّة وهديّة بالمجّان للجانب الإسرائيليّ. هذا الإعلان لم يكن مفاجئًا، بل هو إخراج للعلن لحالة الاندلاق والهرولة نحو الجانب الإسرائيليّ والتي تنتاب بعض الأنظمة العربيّة منذ زمن بعيد، في حين أنّ الجانب الإسرائيليّ لم يزدد إلّا تغوّلًا واحتلالًا". وأوضح البيان "أنّ تجميد الضمّ الذي أعلن عنه الجانب الإماراتيّ ونفاه الجانبان الإسرائيليّ

---

[6] المصدر السابق.

[7] وكالة وفا. (2020، 15 تشرين الأوّل). القائمة المشتركة تصوّت ضدّ اتّفاقيّة التطبيع بين إسرائيل والإمارات. الحياة الجديدة.

والأمريكيّ هو كذبةٌ كبيرة وهو استعمال واستغلال ساديّ للجراح الفلسطينيّة. إنّ هذا التطبيع المفضوح من أيّ أنظمة عربيّة أو إسلاميّة لا يغيّر من حقيقة وطبيعة الاحتلال الإسرائيليّ ولا يلغي حقّ الشعب الفلسطينيّ في العمل الدؤوب في استرداد حقوقه الكاملة غير المنقوصة معتمدًا أوّلًا على وحدة بيته على أساس الثوابت الوطنيّة ومعوّلًا بعدها على نصرة شعوبنا العربيّة والإسلاميّة الرافضة في غالبيّتها الساحقة لمثل هكذا تطبيع وخذلان".[8] كما أصدرت الحركة العربيّة للتغيير بيانًا استنكرت فيه الاتّفاق، جاء فيه: "هذه الاتّفاقيّة تتعارض مع اتّفاقيّة السلام العربيّة التي اشترطت انسحابًا كاملًا من الأراضي العربيّة المحتلّة مقابل أيّ اتّفاقيّة كهذه".[9]

تداعيات الاتّفاق على الفلسطينيّين في إسرائيل:[10]

يحمل الاتّفاق الإسرائيليّ الإماراتيّ تداعيات وتأثيرات على الفلسطينيّين في إسرائيل من جوانب عديدة، اقتصاديّة، سياسيّة وثقافيّة. وقد يكون وقع هذه التداعيات متفاوتًا بحدّتها وكثافتها واستمرارها. على العكس من السلام مع مصر والأردن، السلام مع الإمارات يحمل إعلانًا عن تطبيعٍ جارٍ بين الدولتين. في مصر والأردن، عارض المجتمع المدنيّ التطبيع مع إسرائيل، فضلًا عن أنّ غالبيّة الأحزاب السياسيّة في البلدَيْن كانت لها مواقف معارضة للتطبيع مع إسرائيل. واتّخذ المجتمع المدنيّ في كلتا الدولتَيْن مواقف منددّة بكلّ محاولة تطبيع مع إسرائيل، شمل مقاطعة المطبّعين من بلدانهم. سمح الحيّز السياسيّ المفتوح والمتوافر للمجتمع المدنيّ والأحزاب والمثقّفين في البلدَيْن بالتعبير عن معارضة التطبيع مع إسرائيل، واستمرّ الموقف السياسيّ من القضيّة الفلسطينيّة موقفًا ثابتًا وداعمًا ومناصرًا للقضيّة الفلسطينيّة، رافضًا للخطاب والسرديّة الإسرائيليَّيْن بشأن الصراع. إضافة إلى كلّ ذلك، البَلَدان لم يملكا قدرة اقتصاديّة للاستثمار في الخارج، فضلًا عن أنّ العلاقات الاقتصاديّة بين العرب في إسرائيل وهذه الدول محدودة جدًّا، بل إنّ العلاقات التجاريّة بين إسرائيل من جهة، والأردن ومصر من جهة أخرى، هي أصلًا محدودة.

على الصعيد الاقتصاديّ، قد يؤدّي الاتّفاق إلى استثمار إماراتيّ في المجتمع الفلسطينيّ عبْر دعم مَرافق حياتيّة في البلدات العربيّة، فضلًا عن فتح السوق الإماراتيّ لدخول رجال الأعمال العرب للاستثمار هناك وبناء شراكات اقتصاديّة مع شركات محلّيّة. العلاقات الاقتصاديّة كانت قائمة قبل الاتّفاق، ولكنّها كانت –في

[8] حزب الوفاء والإصلاح. (2020، 16 آب). "سلام" النظام الإماراتيّ سمٌّ لفلسطين. **الموقع الإلكترونيّ الرسميّ لحزب الوفاء والإصلاح**.

[9] عموري، سعيد. (2020، 14 آب). العربيّة للتغيير تندّد باتّفاقيّة السلام بين إسرائيل والإمارات. **موقع وكالة الأناضول (AA)**.

[10] يستند هذا القسم على مُخْرَجات النقاش من الندوة التي عَقَدَها مركز مدى الكرمل بعنوان "الفلسطينيّون في إسرائيل والاتّفاق الإماراتيّ الإسرائيليّ المرتقب: مقاربة الخطاب السياسيّ وتداعيات الاتّفاق"، وذلك في 2020/08/25.

الأساس– لشركات إسرائيليّة يهوديّة؛ فقبل الاتّفاق عمل في الإمارات ما يربو عن 500 شركة إسرائيليّة، استثماريّة وزراعيّة وأمنيّة وغيرها، من خلال وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة وبمساعدتها، ومن خلال وكالات تابعة للأمم المتّحدة (كوكالة الطاقة النوويّة (IRENA) على سبيل المثال).[11] سيَكون البعد الاقتصاديّ للاتّفاق المدخلَ الرئيسيّ الذي من خلاله سوف يندمج العرب في التطبيع مع الإمارات، إذ يندرج ذلك ضمن المنظومة النيو _ ليبرالية الإسرائيليّة التي تتيح ذلك، وما كان لها من تداعيات اجتماعيّة على إعلاء شأن المشروع الفرديّ في المجتمع بمعزل عن المشروع السياسيّ الجماعيّ، الغائب حاليًّا في الحقل السياسيّ الفلسطينيّ.[12] يشير الباحث الاقتصاديّ د. سامي ميعاري أنّ مجال الاستثمار الإماراتيّ في إسرائيل سيكون بالأساس في مجال التكنولوجيا والسايبر.[13] وإذا انطلقنا من هذه المقولة، فإنّ العلاقات الاقتصاديّة بين المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل والإمارات سيكون محدودًا؛ وذلك لمحدوديّة هذا القِطاع في المجتمع الفلسطينيّ، ممّا يعظّم من إمكانيّة أن يكون ثمّة استثمار إماراتيّ على هيئة مِنح ومساعدات للمجتمع العربيّ، وذلك بغية تدعيم مكانة الإمارات وتسويق أهمّيّة الاتّفاق في وعي الفلسطينيّين. إذًا، يمكن القول إنّ الاتّفاق سوف يؤدّي إلى محاولة من الإمارات لتسويق نفسها في المجتمع الفلسطينيّ عبْر الاستثمار في المجتمع لا لأهداف اقتصاديّة فحسب، وإنّما لأهداف سياسيّة تركّز على تعظيم أهمّيّة الاتّفاق ودَوْره في تقديم خدمات للمجتمع الفلسطينيّ، المفقودة بسبب التمييز البنيويّ والسياساتيّ من طرف الدولة تجاه المجتمع الفلسطينيّ. وهذا قد يُنتِج طبقة من المستفيدين من مؤسّسات مجتمع أهليّ، وسلطات محلّيّة، وحتّى رجال أعمال، سوف تكون متشابكة مع هذا الدعم. وبما أنّ الإمارات هي دولة لا تهدف من الدعم إلى الدفع بقيم سياسيّة أو عالميّة (كحقوق الإنسان ودعم الأقلّيّات –على سبيل المثال)، فإنّ هذا الدعم سيكون مشروطًا بتسويق أهمّيّة الاتّفاق في صفوف المجتمع الفلسطينيّ وإنتاج نخبة تدافع عنه.

على المستوى السياسيّ، قد يسهم الاتّفاق في محاولة الإمارات التدخّل في المشهد السياسيّ الفلسطينيّ، بغية التأثير عليه. وقد يجري ذلك من خلال استقطاب شخصيّات ودعمها بالمال، في سبيل طرح خطاب وأَجِنْدات سياسيّة لا تتماهى مع الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ في الداخل حول قضايا تحظى بإجماع سياسيّ، فضلًا عن السعي إلى استقطاب حركات وأحزاب سياسيّة قائمة في سبيل التأثير عليها ودعمها ابتغاءَ تعزيز التعاون والتطبيع في إطار الاتّفاق الإماراتيّ الإسرائيليّ. وسيكون فتح مجال التعاون الثقافيّ والفنّيّ والعلميّ أمام

[11] لانداو، نوعاه. (2020، 4 أيلول). الاتّصالات (العلاقات) السرّيّة مع الإمارات المتّحدة وُلدت في الظلال. والآن تخرج إلى النور. هآرتس. (بالعبريّة)

[12] مصطفى، مهنّد (محرّر). (2019). الفلسطينيّون في إسرائيل: تحوّلات المشاركة السياسيّة في العَقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل (كتاب مؤتمر مدى الكرمل السنويّ 2019). حيفا: مدى الكرمل: المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

[13] غالية، محمود. (2020، 28 آب). د. سامي ميعاري يتحدّث عن اتّفاقية إسرائيل والإمارات من جوانب اقتصاديّة، من المستفيد أكثر؟ موقع بكرا.

الفلسطينيّين مَدخلًا مُهِمًّا نحو دفعهم لتطبيع الاتّفاق. لا يعني ذلك أنّه لم يكن تعاون سابق في هذه المجالات، ولكنّه كان تعاونَ ما قبل الاتّفاق وكجزءٍ من تواصل الفلسطينيّين في إسرائيل مع المحيط العربيّ. يزجّ الاتّفاق هذا الموروث من التعاون ضمن محور التطبيع، وسوف يشكّل تحدّيًا أمام النُّخَب الفلسطينيّة في هذا الشأن، وما سوف يدور حول ذلك من سجال عامّ، وهو يطرح أمام هذه النُّخَب السؤال التالي: هل تقبل الاستمرار في التعاون، وبخاصّة في المجالَيْن الفنّيّ والعلميّ كما كان في السابق، وإنْ على نحوٍ محدود وانتقائيّ، أم سوف ترى في ذلك جزءًا من التطبيع، ولا سيّما أنّ التعاون سيكون مفتوحًا بعد إلغاء تأشيرات السفر بين إسرائيل والإمارات؟

خاتمة: بين معارضة الاتّفاق والتطبيع

عرضت الورقة الحاليّة مسألة تداعيات الاتّفاق الإماراتيّ الإسرائيليّ على الفلسطينيّين في إسرائيل، مبيّنة مواقف الأحزاب والهيئات السياسيّة والوطنيّة من هذا الاتّفاق، وحاولت أن ترصد بُعْد تداعيات الاتّفاق على المستويات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية. لا رَيْبَ أنّ هذا الموضوع يحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة المعمّقة التي لا تستطيع هذه الورقة الإحاطة بها، فضلًا عن تبيان مواقف الرأي العامّ الفلسطينيّ في الداخل من الاتّفاق. تُبيّن الورقة أنّه ثمّة معارضة للاتّفاق من الناحية السياسيّة، لأنّه يضرّ بالقضيّة الفلسطينيّة ويزيد من توغُّل السياسات الاستعماريّة الإسرائيليّة في فلسطين. بَيْدَ أنّ سؤال التطبيع غير واضح، ولم يظهر في بيانات الأحزاب والهيئات السياسيّة، والمقصود طرح الموقف من التطبيع مع الإمارات في إطار هذا الاتّفاق؛ إذ لم يجرِ توضيح الموقف من هذه المسألة، وهو ما سوف يزيد من الضبابيّة على مستوى المواقف والسلوكيّات للجمهور الفلسطينيّ في الداخل من هذه المسألة.